مُسْتَقبل البنوك الإسلامية بإسبانيا

فؤاد بنعلي
باحث في نمو وتوسع البنوك الإسلامية في أوربا
جامعة أوطونوما ذي مدريد (اسبانيا)

اسبانيا القوة الاقتصادية الرابعة في القارة العجوز، التي لا زالت تلاحقها ويلات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بعد أن إنْحَنَت لها مؤشرات بورصة مدريد IBEX ٣٥ مستسلمة، أمام الأسهم الحمراء التي ضربت أهم القطاعات الحيوية في اسبانيا (العقار، البناء وقطاع الخدمات) منذ أوائل ٢٠٠٨؛ بدأت تبحث عن مصادر تمويل خارجية، وخطط اقتصادية جديدة تتبلور على مفهوم توسيع مصادر التمويل الخارجي، وفتح الباب أمام شركاتها العملاقة في غزو أسواق عالمية جديدة بحثا عن متنفس مالي جديد، وهروبا من مستنقع الإفلاس.

ومن بين هذه المصادر التمويلية الجديدة التي بدأت تثير اهتمام صناع القرار في دواليب الحكم، خاصة لدى المتحكمين في السياسة المالية والعارفين بخبايا النظام المالي العالمي، نظام الصيرفة الإسلامية الذي بدأ يُسيل لُعاب البنك المركزي الاسباني(Banco de España BDE في استكشاف هذا النظام، والإضافات التي من المتوقع أن يضفيها على النظام المالي الاسباني ومساهمته في تحريك عجلة الاقتصاد، وهو ما أفصح عنه) حرفيا، من خلال أول بحث يصدره البنك المتحكم في السياسة المالية عام ٢٠٠٨، والذي تطرق إلى فرص البنوك الإسلامية في اسبانيا رغم ضعف المعطيات والمعلومات عن طبيعة النظام المالي الإسلامي، والذي جاء تحت عنوان.FINANZAS ISLÁMICAS: DESARROLLO RECIENTE Y OPORTUNIDADES

منذ ظهور أول بنك إسلامي نموذجي تجاري يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية في العالم منتصف مارس (آذار) ١٩٧٥ بنك دبي الإسلامي Dubai Islamic Banc (كان قد تأسس قبله بنك يقدم منتوجات تتوافق مع مبادئ الشريعة بمدينة ميرت غانم المصرية سنة ١٩٦٢)، بدأت صناعة التمويل الإسلامي تَشُق طريقها إلى الانتشار والتوسع عبر القارات الخمس، إلى أن وصلت إلى ما يزيد عن ٥٠٠ مؤسسة مالية، بحجم تدَاوُل يقارب ١,٦ تريليون دولار حسب آخر الإحصائيات والدراسات العالمية لسنة ٢٠١٤ (Ernst & Young) بنسبة نمو تتراوح بين ١٥ إلى ٢٠٪ سنويا.

نُمُو وتوسع الصيرفة الإسلامية لم يقتصر فقط على البلدان الإسلامية، بل امتد إلى أَعْتَد الاقتصادات العالمية خاصة الأوربية، التي أصبحت الآن تتنافس على شَرف لقَب عاصمة الصيرفة الإسلامية العالمية في أوربا، خاصة بين قُطْبَي المالية الأوربية لندن وباريس.

بريطانيا التي تستحوذ على ٦٤٪ من السوق المالي الإسلامي في أوربا، باعتبارها أول بلد أوربي يفتح سوقه المالي للصيرفة الإسلامية عام ١٩٧٨ عبر مجموعة Islamic Banking International Holding، و١٩٧٩ لمجموعة Islamic Finance House، و١٩٨٣ لمجموعة بنك البركة إلى أن وصلت اليوم إلى ٢٣ بنك ومؤسسة إسلامية مالية، منها ٧ بنوك إسلامية متكاملة و١٦ بنك تقليدي يقدم منتوجات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. بينما فرنسا تستحوذ فقط على ٩٪، سويسرا ١٢٪، اللوكسومبورغ ٦٪، فيما تتشارك كل من المانيا وإيرلاندا وروسيا في نسبة ٣٪.

البنية الاقتصادية والمالية لإسبانيا

حسب آخر الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الاسبانية ٢٠١٣، وصل عدد الشركات المكونة للجسم الاقتصادي الاسباني إلى ١,١٥٠,٨٤٥ شركة، منها ١,١٤٦,٦٨٢ شركة صغرى PYMES (التي يقل عدد عمالها عن ١٠٠ عامل)، و٤١٦٣ شركة كبرى (أزيد من ١٠٠ عامل)، أي أن نظام الشركات في اسبانيا تستحوذ عليه الشركات والمقاولات الصغرى بنسبة ٩٨،٩٪، وهو ما يفسر سبب إفلاس العديد من الشركات خلال الأزمة وذلك راجع إلى قلة الموارد المالية وضعف رأسمالها في مواجهة أي هزة اقتصادية.

وإذا قمنا بمقارنة طبيعة نظام الشركات بإسبانيا، مع المنتوجات التمويلية التي تقدمها البنوك الإسلامية، فإننا سنجد أن ٩٨،٩٪ من مجموع الشركات الاسبانية تحتاج إلى تمويل من أجل مسايرة عملها، وهي من نقط القوة في نظام البنوك الإسلامية التي تعتمد على المشاركة في تقاسم الربح والخسارة عبر عقود المضاربة والمشاركة، وهذا يعني أن الشركات الصغرى تعتبر سوقا خصبة لجذب استثمارات البنوك الإسلامية.

فيما تشكل البنوك أحد أهم محركات الاقتصاد الاسباني، حيث يبلغ عدد البنوك الاسبانية ٧٣ بنكا (البنك المركزي الاسباني BDE ٢٠١٣)، والتي يحتل فيها بنك Santander صدارة هذه البنوك برأسمال يقدر ب ١,٢٨١,٦٩٨ مليون يورو، محتلا الرتبة العاشرة على الصعيد العالمي مع نسبة زبائن وصلت إلى ١٠٦،٦مليون زبون، موزعين على عشرة دول هي: اسبانيا، بريطانيا، البرازيل، المكسيك، الشيلي، الأرجنتين، ألمانيا، البرتغال، بولونيا وامريكا. يليه بنك BBVA بحجم أصول يصل إلى ٦٣٣,٠٧٣ مليون يورو، ومجموعة بنك Caixa بموجودات تقدر ب ٣٦٧,٩٤٠ مليون يورو، وبنك Bankia الذي يضم ٧ بنوك مشتركة، التي

التأمت في مجموعة واحدة بعد أن وصلت مرحلة الانهيار المالي في ٢٠١٢، وتضم كلا من: Caja Madrid. Bancaja. Caja Insular de Canarias. Caixa Laietana. Caja Ávila. Caja Segovia y Caja Rioja..

فيما تشكل البنوك الأجنبية العاملة في النظام المالي الاسباني ٤٦ بنكا أجنبيا، و٧٧ فرعا لبنوك أجنبية، حيث يعتبر البنك العربي ARAB BANK (بنك تقليدي مقره العاصمة الأردنية عمان تأسس سنة ١٩٣٠ ويضم أكثر من ٦٠٠ فرع في العالم) البنك العربي الشرق أوسطي الوحيد في السوق المالي الاسباني ومقره بمدريد. في حين، أن اسبانيا تعتبر من الدول الأوربية التي تقدم تسهيلات كبيرة للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها والاستثمار في السوق المالي الاسباني، من خلال قانون ١٩٩٥/١٢٤٥ الذي تم تعديله في ١٣ أبريل (نيسان) ٢٠١٣ من طرف وزارة الاقتصاد الاسباني، مع مراعاة القيمة الرأسمالية التي لا يجب أن تقل عن ١٨ مليون يورو. وهذا يعني أن السوق الاسباني لا زال أرضية خصبة للبنوك الإسلامية للاستثمار ودخول هذا السوق الذي يعتبر بوابة للعالم الاسباني في دول أمريكا اللاتينية، كما تشكل فرصة للبنوك الاسبانية في فتح منتوجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتصديرها إلى فروعها في دول أمريكا اللاتينية، خاصة مع تزايد الجالية المسلمة بإسبانيا وفي مستعمراتها اللاتينية السابقة في أرض "الإينكا"، "الأزتيك" و"المايا".

- بنية ا لمجتمع الاسباني

أوضحت الأزمة المالية التي عصفت باقتصاد اسبانيا منذ ٢٠٠٨ عن حقيقة اجتماعية، هي في حد ذاتها جوهر السوق الاسباني، باعتباره سوقا استهلاكية بامتياز، من خلال بنيته الطبقية الطبقة المتوسطة، الذي يبلغ عدد سكانه ٤٦,٥٠٧,٧٦٠ (المؤسسة الوطنية للإحصاء يناير INE2014)، وتشكل فيه نسبة الأجانب ٤,٦٧٦,٠٢٢ (٧،٨٢٪)، حيث تأتي الجالية المغربية في الرتبة الثانية بنسبة ٧١٤,٢٢١ والأولى من حيث الجالية المسلمة (٥٠٪)، التي يقارب عددها ١,٧٣٢,١٩١ (UCIDE2013)، موزعة بين ١,٦ مليون مسلم مهاجر، و٥٦٨ ألف (٣٠٪) اسباني مسلم معتنق للدين الإسلامي، و٢٥٪ موزعة بين الجاليات العربية والمسلمة: (٦٣,٦٩٦ جزائري)، ٨٠,٧١٤ باكستاني، ٦٣,٧٦٠ سنيغالي، ٢١,٤٥٤٤ بنغلاديشي، ٣٣٩٧ مصري، ٢٨٠٤ سوري، ٢٠٩٤ تونسي، ١٢١٢ أردني و٥١٣ سعودي غالبيتهم من الطلبة والبعثات الديبلوماسية. بينما تتمركز معظم هذه الجاليات في كل من كاطالونيا ب ٤٦٥,١٤٢ مسلم، مدريد ب ٢٥٥,٠٨٨ مسلم، وأندلوسيا ب ٢٧٦,٧٨٧ مسلم موزعة بين مليلية ب ٤٢,٤٣٩ مسلم وسبتة ب ٣٥,٤٣٩ مسلم، فيما البقية موزعة بين مختلف المناطق الاسبانية.

كل هذه المؤشرات الاجتماعية تعطي لنا رؤية واضحة عن نوعية المجتمع الاسباني وبنيته، باعتبار أن نجاح أي تجربة للصيرفة الإسلامية مرتبط بالوضع الاجتماعي وبنسبة الجالية المسلمة في أي بلد. النسبة المهمة للجالية المسلمة بإسبانيا تعتبر من نقاط القوة التي من الممكن أن تستقطب المؤسسات والبنوك الإسلامية العالمية، بحيث أن هذه النسبة التي تقارب ٢ مليون نسمة، هي سوق استهلاكية واسعة واحتياجاتها من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، هي من الأمور التي بدأت تحرك صناع القرار المالي بإسبانيا، خاصة البنك المركزي الاسباني، لكون الخدمات المصرفية البنكية الإسلامية ستزيد من إقبال الجالية المسلمة على التعامل والادخار وحتى الاستثمار في هذه البنوك، مما يعني زيادة في حجم الأصول المالية لهذه البنوك وحتى البنوك التقليدية الاسبانية التي ستفتح منتوجات مالية إسلامية. الأمر الذي سيساهم في الرواج المالي والاقتصادي عبر العقود المميزة للبنوك الإسلامية (المضاربة، المشاركة، المرابحة، الإجارة، الاستصناع، القرض الحسن، بيع السلم...)، والتي تستثمر في كل القطاعات التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية (العقار، الخدمات، البناء، السياحة الحلال، قطاع الأغذية، الفلاحة، الصناعة، الصيد البحري...).

علاقات اسبانيا بدول الصيرفة الإسلامية

من خلال آخر تصنيف لأحسن البنوك الإسلامية في العالم العربي حسب مجلة "فوربيس أرابيك ٢٠١١"، وكذلك من خلال مسح تجريدي قمنا به انطلاقا من موقع "أرقام بزنس إنفو" المتخصص في نشر المعلومات الاقتصادية والمالية التي تهم المستثمرين وصناع القرار في العالم العربي، نجد ما يلي:

País	Bancos islámicos	Bancos convencionales	Total de los bancos
Kuwait	6	6	12
Qatar	4	8	12
EAU	Dubái 3 Abu Dhabi 2	Dubái 4 Abu Dhabi 14	23
Arabia Saudí	4	7	11
Bahréin	4	4	8
Omán	2	6	8
Total	25	49	74

Fuente: Elaboración propia

من خلال هذه المعطيات يتبين لنا أن الدول الرائدة في عالم صناعة المالية الإسلامية هي دول مجلس التعاون الخليجي، وهو نفس الأمر الذي أكدته الدراسة التي أنجزتها مجلة "فوربيس أرابيك ٢٠١١"، في تصنيف أحسن ٧٥ بنك في العالم العربي، حيث نجد أن البنوك الإسلامية تحتل مراتب متقدمة في هذا التصنيف، إذ جاء كل من Arabia Saudí Rajhi Bank في الرتبة الثانية، وKuwait Finance House Kuwait في الرتبة ١٥، EAU Dubai Islamic Bank في الرتبة ٢١، Abu Dhabi Islamic Bank (EAU في الرتبة ٢٣، Qatar Qatar Islamic Bank في الرتبة ٢٥، Bahrein Albaraka Bank في الرتبة ٣٠، Islamic Banking International Qatar Qatar l في الرتبة ٤٥، Masrif (EAU في الرتبة Alimarat ٥٩.

صناعة الصيرفة الإسلامية لا تقتصر فقط على دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها الرائدة على الصعيد العالمي، فنظام الصيرفة الإسلامية في ماليزيا يعتبر الأقوى على صعيد آسيا وفي العالم، باعتباره النظام المالي الإسلامي الأكثر نموا وابتكارا، من خلال تعدد المنتوجات المبتكرة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والدعم الحكومي الذي تحظى به، حيث نجد في ماليزيا ١٥ بنكا إسلاميا متكاملا، و١١ بنكا تقليديا يقدم منتوجات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

من خلال هذه المعطيات، فإن دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا هما المصدران الرئيسيان للمالية الإسلامية في العالم، لهذا، فإن أي دراسة حول مستقبل البنوك أو الصيرفة الإسلامية بإسبانيا، لابد أن تأخذ بعين الاعتبار العلاقات الاقتصادية، التجارية والسياسية بين اسبانيا وهذه الدول، باعتبارها قوة النظام المالي الإسلامي العالمي.

العلاقات الاقتصادية الاسبانية -الخليجية - الماليزية

من خلال تحليلنا للعلاقات الاقتصادية التي تربط اسبانيا بدول مجلس التعاون الخليجي (قطر، السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين وعمان) فإننا نجد أنها علاقات متميزة على جميع الأصعدة، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث وصلت الاستثمارات المباشرة لقطر في اسبانيا إلى ٦٥,٦٢٢,٤٩ مليون يورو، والسعودية ب ١١,٨٩٨,٨٠مليون يورو، والإمارات ب ١١,٨٩٨,١٨مليون يورو، بينما ماليزيا وصلت استثماراتها المباشرة في اسبانيا إلى ٦٠٠ ألف يورو. بينما التبادل التجاري (الصادرات والواردات) بين اسبانيا والسعودية وصل سنة ٢٠١٠ إلى ١,٠٤٢ مليون يورو، و٩٥١,٤٥ مليون يورو مع الإمارات، كما هو مبين في الجداول التالية التي ترسم خارطة طريق العلاقات الاقتصادية بين اسبانيا ودول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا.

Las inversiones de los países del golfo en España miles de Euros

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Arabia Saudí	16 252,28	0,00	5,99	17,53	4.482,40	5.004,00	8.954,80	24.462,26	8.148,54	11.898,80
EAU	350,63	575,08	1 953,05	10 143,77	45.635,51	3.319.047,27	784,89	413.241,51	9.422,77	11.898,18
Qatar	0,00	370,00	0,00	0,00	93,01	4,58	18.284,50	110,43	2.419,97	65.622,49
Kuwait	3,76	6,05	20 267,29	0,00	2 298,89	0,00	840,00	1.120,61	53,39	1.359,54
Omán	38,95	0,00	0,00	0,00	0,00	1,80	750,00	0,00	0,00	0,00
Bahréin	0,00	0,00	0,00	0,00	557,00	3,20	0,00	0,00	87,50	0,00

Fuente: Registro de inversiones exteriores. Secretaria de Estado de Comercio

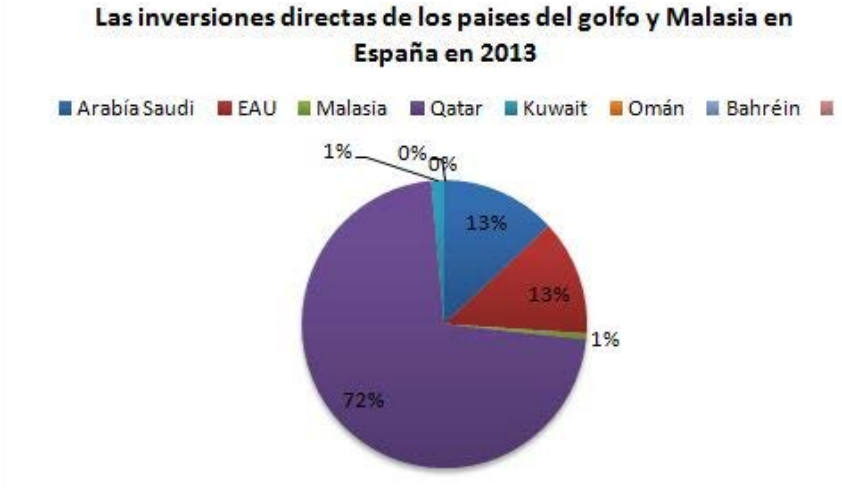

Fuente: Elaboración propia

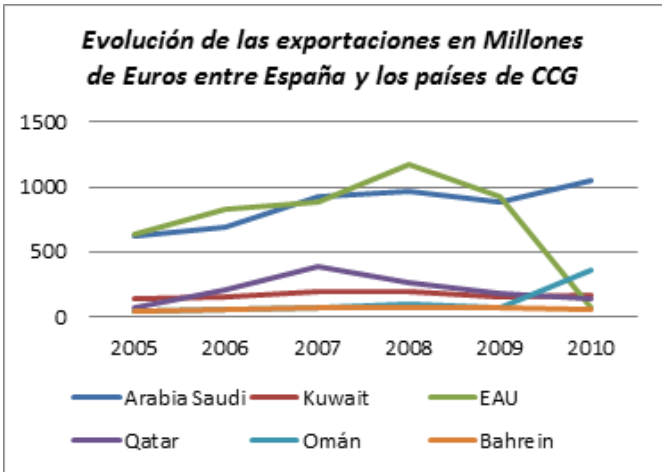

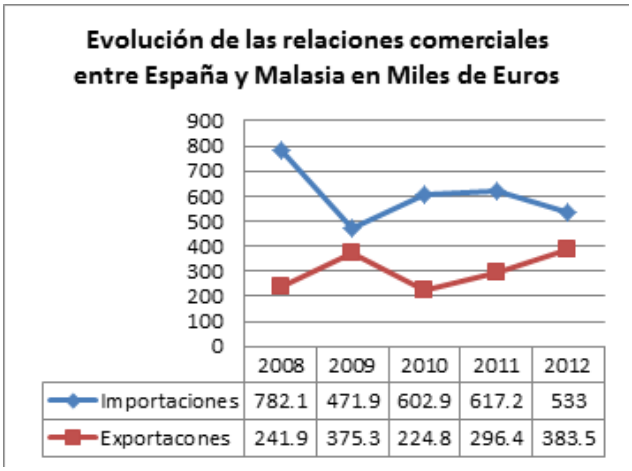

	2008	2009	2010	2011	2012
Importaciones	782.1	471.9	602.9	617.2	533
Exportacones	241.9	375.3	224.8	296.4	383.5

من خلال تحليل المعطيات الاقتصادية لوزارة الاقتصاد الاسبانية الخاصة بنوعية العلاقات الاقتصادية التي تربط اسبانيا بالدول الخليجية، والقطاعات التي تجلب الاستثمارات الخليجية، فقد وجدنا ما يلي:

- الطاقة (البترول، الغاز والطاقات المتجددة)
- قطاع العقار (المكاتب والمنازل) وهو القطاع الذي نال النصيب الأوفر من الأزمة الاقتصادية بإسبانيا، الذي يعتبر أحد أهم القطاعات الحيوية في نظام الصيرفة الإسلامية، والتي من الممكن أن تشكل فرصة استثمارية للبنوك الإسلامية عبر عقود المرابحة والإجارة.
- القطاع المالي، من خلال تعدد الاستثمارات في القطاع المالي عبر مجموعة من الشركات المالية التقليدية في كل من برشلونا ومدريد.
- القطاع الصناعي: من القطاعات الواعدة في اسبانيا، رغم تضرره من الأزمة المالية، لهذا يمكن اعتباره من القطاعات الحيوية القابلة للاستثمار عبر عقود المشاركة والمضاربة في نظام البنوك الإسلامية، من خلال المشاركة بالرأسمال في الشركات التي تحتاج إلى التمويل، باعتبارها شركات قادرة على الإنتاج والمنافسة في السوق المحلي والعالمي.
- قطاع البنية التحتية والنقل، حيث تعتبر الشركات الاسبانية من أقوى الشركات العالمية في مجال خدمات النقل والبنية التحتية.
- القطاع السياحي، الذي تصنف فيه اسبانيا في الرتبة الثالثة على الصعيد العالمي، حيث تشكل ١٠٪ من الناتج الداخلي الخام لإسبانيا بعدد سياح سنوي يقدر بأكثر من ٥٠ مليون سائح. هذ القطاع الذي بدأ يدخل عالم "السياحة الحلال"، كأحد القطاعات التي بدأت ترى النور في اسبانيا.

العلاقات السياسية بين اسبانيا ودول الصيرفة الإسلامية

متانة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين اسبانيا ودول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا، كلها تصب في مصلحة الصيرفة الإسلامية، وذلك من خلال الفرص الواعدة التي يتيحها السوق الاقتصادي الاسباني، وكذلك للمكانة المتميزة التي تحظى بها السوق الخليجية بالنسبة لإسبانيا، خاصة في ظل العلاقات السياسية التي تربط بين اسبانيا والعائلات الحاكمة في هذه الدول، وهو ما تبين من خلال العديد من الزيارات التي يقوم بها "الأمراء" العرب إلى اسبانيا، وكذلك الزيارات الرسمية لرجال الدولة في المملكة الاسبانية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يؤكده آخر زيارة قام بها العاهل الاسباني السابق الملك خوان كارلوس إلى الدول الخليجية مطلع السنة الحالية، قبل أن يتنازل عن عرشه لابنه الملك فيليبي السادس. كما أن العلاقات السياسية الثنائية القوية التي بدأت منذ ١٩٥٤ بافتتاح أول سفارة لإسبانيا في الدول الخليجية وكان ذلك في العربية السعودية، تلتها فتح سفارات في كل من الكويت ١٩٧٣، الإمارات ١٩٧٧، قطر ١٩٩٣، ماليزيا ١٩٧٨ وعمان سنة ٢٠٠٤. كلها ستساهم في صنع خارطة الصيرفة الإسلامية بإسبانيا، وهو نفس النهج الذي اعتمدت عليه معظم الدول الأوربية، بدءاً ببريطانيا إلى فرنسا التي ساهمت فيها العلاقات الثنائية السياسية القوية إلى توطيدها في مجال الصيرفة الإسلامية.

أهم العوائق التي تواجه مستقبل البنوك الإسلامية بإسبانيا

رغم كل هذه المعطيات الإيجابية التي تصب في صالح البنوك الإسلامية والاقتصاد الاسباني، فإن اسبانيا لا زالت لم ترق بعد إلى ركْب الدول الأوربية التي شقت طريقها في عالم الصيرفة الإسلامية كبريطانيا وفرنسا، سويسرا، لوكسومبورغ وألمانيا، وذلك راجع إلى عدة عوامل لا يمكن التغافل عنها:

- ضعف ثقافة الصناعة المالية الإسلامية لدى صناع القرار الاقتصادي والسياسي بإسبانيا، وهو ما يمكن تفسيره باهتمام الدولة الاسبانية بالعالم الاسباني في دول أمريكا اللاتينية التي تعتبرها السوق الأول للاستثمار وتغييبها المنطقة الخليجية وشرق آسيا.
- غياب مراجع علمية تتناول موضوع الصيرفة أو البنوك الإسلامية باللغة الاسبانية، وغياب باحثين اكاديميين قادرين على التأثير في صناع القرار الاسباني، خاصة الجامعات الحكومية التي لا تتوفر إلى حد الآن على أي مادة أو شعبة تدرس فيها الصيرفة أو نظرية الاقتصاد الإسلامي، رغم وجود ما يزيد عن ١٠ جامعات حكومية تدرس الدراسات الإسلامية والعربية (Universidad Autónoma de Madrid. Universidad Complutense de Madrid. Universidad de Almería. Universidad de Alicante. Universidad de Granada. Universidad de Málaga. Universidad de Barcelona...).
- غياب مراكز أبحاث قادرة على النهوض بالمالية الإسلامية عبر الانكباب على أبحاث علمية تدرس فيها مختلف الجوانب المتعلقة بمستقبل الصيرفة الإسلامية بإسبانيا.
- ضعف ثقافة البنوك الإسلامية لدى الجالية المسلمة التي غالبيتها تنتمي لدول المغرب العربي.

توجيهات وتوصيات

رغم كل هذا وذاك، فإن اسبانيا تعتبر من الأسواق الاقتصادية الواعدة للصيرفة الإسلامية لما تتوفر عليه من ميزات ستساهم في نمو وتوسع البنوك الإسلامية على الصعيد العالمي، باعتبارها بوابة أوربا وإفريقيا، ونافذة أمريكا اللاتينية، لكن لن يتأتى هذا إلا بـ:

- دَعْم الدولة الاسبانية، الذي يعتبر المفتاح الأول والأخير في أي مشروع متعلق بالبنوك الإسلامية، فكل التجارب الأوربية، بدءا من بريطانيا، وسويسرا، ولوكسومبورغ، وفرنسا وألمانيا وإيرلندا، تؤكد على أن حكومات وبرلمانات هذه الدول، هي التي كانت لها الدور الفاصل في ظهور البنوك الإسلامية في دولها، وذلك من خلال سَنّ قوانين خاصة بالبنوك الإسلامية، وبدعم من البنوك المركزية التي تعتبر سَن قوانين خاصة بالبنوك الإسلامية، سيزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية، وخلق دينامية اقتصادية مالية تتَّسم بتنوع المنتوجات المالية، وكذلك باعتبارها نظاما ماليا "أخلاقيا" يراعي احتياجات الزبائن.
- دعم حكومي لكل المشاريع الأكاديمية الهادفة إلى التعريف بالمالية الإسلامية، كما هو الحال في بريطانيا التي تتوفر على ١٢ جامعة حكومية تدرس المالية الإسلامية، وفرنسا على ٤ جامعات حكومية، سويسرا ولوكسومبورغ جامعة واحدة، حيث ساهم هذا الدعم الحكومي في التعريف بالمالية الإسلامية العالمية وذلك من خلال الأبحاث الجامعية والأكاديمية التي تستحوذ فيها اللغة الإنجليزية على ٧٥٪ من مجموع الأبحاث العالمية، واللغة الفرنسية على ٥٪ بينما اللغة العربية على ٢٠٪، في غياب تام للغة الاسبانية.
- فتح مراكز أبحاث داخل الجامعات الحكومية الاسبانية بشراكة مع مراكز الأبحاث المعروفة في أوربا والدول الخليجية وماليزيا، المعروفة بأدائها ونزاهتها الأكاديمية.
- تعزيز العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية بين اسبانيا والدول التي تعتبر مصدرا للصيرفة الإسلامية (الخليج وماليزيا) من خلال تفعيل دور السفارات الخليجية وماليزيا للتعريف بالصيرفة الإسلامية، وذلك عبر القنوات الأكاديمية الحكومية والدخول في شراكات مع مؤسسات الدولة الاسبانية.

إذن، من خلال هذه المعطيات التي قدمناها، والتي تُنشَر لأول مرة (باللغة العربية) من ملخص بحث أكاديمي هو الأول من نوعه على صعيد اسبانيا الذي وصلنا فيه إلى المراحل الأخيرة لإخراجه باللغة الاسبانية، ليكون مرجعا مساهما في التعريف بالصيرفة الإسلامية (البنوك الإسلامية) بإسبانيا، ونافذة لكل المستثمرين والمؤسسات المالية العربية الإسلامية والاسبانية، لاستكشاف الفرص التي يتيحها السوق الاقتصادي والمالي الاسباني للبنوك الإسلامية، وذلك من خلال المعطيات والأبحاث الميدانية التي يختزلها هذا البحث، والنتائج التي توصلنا إليها في كل فقرة متعلقة بمستقبل البنوك الإسلامية بإسبانيا.